وزير التعليم العالي والبحث العلمي يعلن لـ(المدى):

الجامعات تعاني نقصاً حاداً في الأجهزة المختبرية.. ونعمل على تخصيص حاسوب لكل خمسة طلاب

أعدنا النظر في خطة قبول الطلبة وسنتأخر في إعلان نتائجها للعام الدراسي الجديد

أكد وزير التعليم العالي والبحث العلمي الدكتور طاهر البكاء أن سياسة الوزارة تعتمد على مزيد من الاستقلالية للجامعات وأن لا تبقى غطاء ثقيلاً على الجامعات لاسيما أن هناك هوة كبيرة ما بين واقع الجامعات العراقية التي تخلفت نتيجة الحروب والحصار وما بين الجامعات العالمية ومن أجل النهوض بمستوى التعليم العالي لأنه مسؤولية وطنية.

بغداد / طالب الماس إلياس

تطور الإمكانات

وقال الدكتور البكاء في حديث لـ (المدى) أن سياسة التعليم العالي تعتمد على منح المزيد من الاستقلالية للجامعات وقد طبق هذا خلال الثلاثة أشهر الأخيرة وقد لمس الجميع نتائجها حيث بدأت الجامعات تضع خططها بشكل مستقل بما يتلاءم مع السياسة العامة للدولة والوزارة وقد نجحت الجامعات في تحقيق العلاقات الواسعة مع الجامعات المتقدمة في العالم.

ومن أجل اختزال الوقت حققت الجامعات توأماً مع الجامعات القريبة حيث أن كل جامعة أو قسم علمي به الحق في أن يحقق توأماً مع أي قسم علمي متقدم في جامعة لدولة متقدمة ومن خلال ذلك يستطيع أن يغير المناهج الدراسية في ضوء ما وصل إليه ذلك القسم المتقدم وبهذا نستطيع أن نقول هذا العام أننا سنبدأ من حيث انتهى الآخرون أي حدثنا مناهجنا دفعه واحدة خلال فترة زمنية قصيرة وأن هذا الأمر يصطدم بالإمكانات الفنية إذ أننا لم نزل نعاني من نقص كبير في الأجهزة المختبرية برغم ما خصص لهذا المجال من تخصيصات مالية وما طلبناه من مساعدات من الدول المانحة والجامعات الشقيقة والصديقة وهذا هو هدفنا للارتقاء بمستوى جامعاتنا بحيث تصبح متقدمة تقنياً ومتقدمة أيضاً من حيث المناهج الدراسية.

طلاب بحث علمي

وقد تمكنا من التغلب على الكتاب المنهجي حيث تم الاعتماد على الكتاب المساعد أي أن الطالب يجب أن يتحول خلال سنتين دراسيتين ليس إلى متلق للدراسة النظرية وإنما إلى طالب بحث علمي بكل معنى الكلمة مبتدئاً بالبحث عن الكتاب والمعلومة في بطون الكتب من خلال الاستخدام الأمثل للمكتبة فيما حصل أيضاً توسع كبير في إقامة مراكز الانترنيت في الجامعات بعد أن فقدت جامعاتنا كل ما لديها من حاسبات حيث أصبحت بعض الجامعات لا تملك ولا حتى حاسبة واحدة بعد الحرب ونحن نعمل الآن من أجل توفير مراكز الانترنت والحاسبات في الجامعات بنسبة متقدمة وقد خططنا هذا العام لأن نوفر حاسبة لكل عشرة طلاب وهدفنا المستقبلي هو أن نوفر حاسبة لكل خمسة طلاب، ومن خلال التوسع في علاقتنا مع الدول الأخرى فقد حصلنا على (١٠٠٠) حاسبة وزعت على الجامعات ونمتلك (١٥٠٠) منها في المخازن ستوزع أيضاً على الجامعات خلال الأيام المقبلة وسوف تصل للوزارة (٣٠٠٠) حاسبة وهناك عقود أخرى من بعض الدول لتوفير الحاسبات ونأمل أن تصل في الموعد المحدد لها من أجل زجها في الجامعات وبهذا نستطيع أن نقول إننا حققنا النسبة المثلى للطلبة.

التوسع في الجامعات

لقد اوقفنا هذا العام التوسع في الجامعات بسبب المشاكل التي نعانيها وأهمها النقص في الأجهزة المختبرية والبنايات والمعدات والبحث عن سبل لمواجهة التوسع الحاصل وغير العلمي والمدروس حيث استحدثت جامعات قبل الحرب ولم توفر لها أبسط المستلزمات وسياسة الوزارة هو ترصين وتطوير ما هو قائم من جامعات أفضل من الاستجابة للتوسعات غير المدروسة والمقبولة وهذا هو هدفنا الاستراتيجي، فيما شجعنا على استحداث جامعات أهلية كون التعليم الأهلي يحقق عدة أهداف في وقت واحد الأمر الأول هو أن يرفع العبء عن كاهل التعليم الرسمي والثاني هو تحقيق رغبة الطلبة بالحصول على الاختصاصات التي يرغبون بها إضافة إلى أن الخدمة التي تقدم للطالب أفضل من الجامعات الرسمية وبهذا فإن الوزارة لا مانع لديها من إنشاء جامعات أجنبية في العراق لكن الجانب الأمني يحول دون ذلك ونأمل أن نتجاوز هذه الأزمة من أجل استقطاب استثمارات كبيرة حتى في التعليم الرسمي ويجب أن تتوفر في التعليم الأهلي والأجنبي كل الشروط والضوابط العلمية الصحيحة المرسومة لهذا الاتجاه فيما يتجه الآن التفكير في العقلية الاستثمارية لتشمل التعليم الرسمي أي إننا نشجع على إقامة مستشفيات جامعية في كل كلية طب بحيث ينشأ هذا المستشفى الجامعي من جهة استثمارية عراقية أو عربية أو أجنبية ويقوم هذا المستشفى بتقديم أفضل الخدمات الطبية والعلاجية لإجراء عمليات جراحية كبرى مقابل ثمن كما هو معمول به في المستشفيات الجامعية المتقدمة في العالم ومنها مستشفى الجامعة الأمريكية وغيرها من أجل الارتقاء بمستوى الكليات الطبية في العراق إضافة إلى تشجيع الاستثمار في كليات الهندسة والزراعة من خلال إنشاء مشاريع الدواجن والأبقار ومعامل الألبان وغيرها وبمشاركة القطاع الخاص في هذا المجال من أجل الارتقاء نوعياً بالجامعات وإنتاجها.

لا نمانع في إقامة جامعات أجنبية في العراق

سياسة القبول

اشار الدكتور البكاء إلى أن الوزارة إعادت النظر في سياسة القبول للسنوات القادمة بحيث يكون القبول متلائماً مع النهج الاستثماري الذي نسعى له وكذلك متلائماً مع ما يقدم بدعم من الدولة وحاجة المجتمع لهذه التخصصات لأننا منذ سنوات لن نعتمد في التعليم العالي على حاجة المجتمع والتخطيطات وإنما تم في السنوات الماضية القبول على أسس عشوائية وغير علمية وخارج الطاقة الاستيعابية للأقسام وإن الوزارة وضعت خطة لتنفيذ سياسة القبول لهذا العام من أجل عدم الوقوع في الخط الذي وقعنا فيه خلال العام الماضي حيث سيقبل الطلبة وفق الطاقة الاستيعابية لكل كلية علمية وقسم علمي وعدم تحميلها أكثر من طاقتها الاستيعابية، حيث أن أكثر من (٩٥) ألف طالب للفرعين العلمي والأدبي إضافة إلى الأعداد المقاربة في التخصصات الصناعي والتجاري والزراعي شاركوا في الامتحانات العامة الوزارية وقد فوجئنا ونحن ننفذ برنامج القبول هذا العام إذ واجهنا عدة مشاكل منها عدم استلامنا أكثر من (١٥) ألف طالب وطالبة لاستمارة القبول بسبب اضطراب الأوضاع الأمنية لبعض المحافظات ونأمل أن نستلمها خلال الأيام المقبلة وهنا تتحمل وزارة التربية سبب تأخير إعلان نتائج القبول المركزي لهذا العام بسبب تأجيلها لموعد أداء الامتحانات الدور الثاني الذي سوف يؤثر في تنفيذ البرنامج في الوقت المحدد، وعلى الطلبة أن يتجهوا إلى التعليم التقني حيث أن دراستنا ومعرفتنا بمستقبل البلاد والتنمية تحتاج إلى الملاكات الوسطية التنفيذية كما ألغت الوزارة هذا العام كل الامتيازات السابقة التي كانت تمنح للطلبة ما عدا امتيازين هما عدم الرسوب في المرحلة الإعدادية وامتياز اللغة الأجنبية المضافة ويجري القبول وفق التنافس على المعدل.

فيما تم التوقف أيضاً في التوسع في القبول للدراسات العليا هذا العام فقد أغلقت الدراسات في التخصصات العلمية وبما تجاوز (١٣٤) اختصاصاً علمياً بسبب عدم توفر مستلزمات الدراسات العليا فيها وهدفنا هو النهوض بمستوى التعليم العالي في العراق.

الزمالات الدراسية

وأشار الدكتور البكاء إلى أن الوزارة حصلت على أكثر من (٧٠) زمالة تدريبية للأساتذة في فرنسا وانكلترا ومن خلال المنحة القطرية في اليونسكو وسوف تنفذ خلال ثلاث سنوات حيث لا نستطيع أن نرسل هذا العدد من الأساتذة لأنه يؤثر في المسيرة التدريسية في الجامعات وقد باشرنا في إرسال بعض الأساتذة لدورات تدريبية لمدة ثلاثة أشهر يعد فيها الأستاذ بحثاً علمياً في مجال الاختصاص الدقيق بإشراف جامعة رصينة وفي مختبرات تلك الجامعة كما تم الحصول أيضاً على دورات تدريبية للملاك الإداري والمالي من الجانب البريطاني وتم خلال الشهر الماضي إرسال دورتين لمساعدي رؤساء الجامعات ولمدة ثلاثة أسابيع والآن نستعد لإرسال الوجبة الثالثة للمشاركة في هذه الدورات للتدريب على آخر الأساليب في الإدارة الجامعية والمالية إضافة إلى هذا نعتمد على دورات تدريبية في الداخل إذ لدينا أكثر من دورة تدريبية لإعادة تأهيل الملاك التدريبي.

اغتيال الطاقات العلمية

وقال وزير التعليم العالي إن هناك حملة منظمة مشبوهة تستهدف إفراغ العراق من الطاقات العلمية من خلال عمليات الاغتيال والاختطاف والتهديد لأساتذة الجامعات وكيف تستطيع أن تستقيم الحياة في مثل هذه التهديدات للأساتذة والعمداء ورؤساء الأقسام المضحين بحياتهم من أجل الاستمرار في النهوض بواقع التعليم العالي والبحث العلمي ويلاحظ الجميع أن مستقبل العراق واستقراره مستهدف باغتيال علمائه وهذه جريمة لا يمكن أن تغتفر مشيراً إلى أن كل من يغتال أو يخطف أو يهدد أستاذاً فهو يعمل لحساب جهات مشبوهة لا يمكن أن تكون جهات وطنية مطلقاً مؤكداً عزم الوزارة وأساتذة الجامعات على مواصلة المسيرة بكل إصرار من أجل الارتقاء بمستوى التعليم العلاي وستكون هناك آفاق جديدة ومبدعة أمام أساتذتنا وطلبتنا إن شاء الله.وفي ختام حديثه اثنى السيد وزير التعليم العالي والبحث العلمي على دور الصحافة العراقية والسلطة الرابعة التي تمارس دور الرقيب على الوزارات والمؤسسات العلمية وتنبهها إلى الأخطاء والمظالم التي قد تقع وأن الصحافة الآن تمارس ليس دور الرقيب وإنما في بعض الحالات سوط الجلاد وهذا يبعدنا عن الأخطاء وعلى كل جهة تريد أن تنجح في عملها عليها أن تحترم الرأي الآخر الناقد وأن تخلق معارضة إن لم توجد معارضة لأن الرأي المعارض هو رأي نقدي يثنيها عن الأخطاء والثغرات التي يستطيع المسؤول أن يراها من خلال ما يطرح في وسائل الإعلام.

خطة لاعادة الحياة الى مرافق مطار بغداد وانشاء ثلاثة اخرى جديدة

بغداد / طارق الجبوري

قامت ملاكات المنشأة العامة للطيران المدني وفي اطار خطتها لاعادة الحياة الى مرافقها في مطار بغداد الدولي بتأهيل ابنية المسافرين المستخدمة حالياً للحركة الجوية ونصب محطات فرعية تخدم اتصالات الطيران عبر الاقمار الصناعية في بعض المواقع من العراق ترتبط بالمحطة المركزية في مطار بغداد الدولي.

نصب اجهزة متطورة

اعلن ذلك المدير العام للمنشأة في معرض اجابته على اسئلة (المدى) وقال نتيجة لتوقف الحركة الجوية والانقطاع عن العالم الخارجي والاهمال لهذا المرفق الحضاري المهم واستكمالاً للجهد المبذول الذي ادته ملاكات المنشأة لعام ٢٠٠٣ تم تحديث وتبديل جميع منظومات مطار بغداد والبصرة الدوليتين كما تم اعداد مشروع الملاحة الجوية الذي من المؤمل تنفيذه من قبل شركة (Raytheon)الاميركية وذلك لنصب اجهزة ومساعدات ملاحية واجهزة مساعدة ومنظومات الاتصال الصوتي عبر الاقمار الصناعية اضافة لتحديث وتعديل الاتفاقيات الجوية الثنائية في مجال النقل الجوي بين العراق والعالم والتوسع باستخدام الحاسوب في انشطة الطيران المدني واستخدام خطوط الانترنيت في اعمال المنشأة لتوفير خدمات الاتصال السريع واعادة تدريب وتأهيل الملاكات الفنية والادارية والاستمرار بعملية الصيانة والتصليح لجميع الاجهزة لمطار البصرة الدولي..

الاتصال بالعالم الخارجي

واضاف:- بانه تم وضع خطة لاعادة ربط الطيران المدني العراقي بالطيران المدني الدولي وبوشر بتنفيذها من خلال مشاركة وفود من منشأتنا باجتماعات المكتب الاقليمي لمنظمة الطيران المدني الدولية حول موضوع ترخيص المطارات والمشاركة بمؤتمرا من وسلامة الطيران الذي نظمتة جامعة واشنطن والتنسيق مع وزارة النقل الامريكية والخبراء المختصين في ادارة الطيران المدني والتنسيق مع الجانب الاميركي في المجالات المتعلقة بامن وسلامة الطيران المدني العراقي.. كما تم تشكيل وحدة امن وسلامة الطيران في الهيكل التنظيمي للمنشأة لتأمين مستوى عالي من الوضع الامني للمطارات اضافة لوضع خطة لتأهيل منتسبي قسم الاطفاء في مطار بغداد حيث اقيمت عدة دورات داخل القطر وخارجة ومنها سلطنة عمان لتدريبهم على وفق السياقات الدولية كما زود القسم بسيارات اطفاء حديثة وحسب مواصفات منظمة الطيرات الدولية وماهي ابرز المشاريع المقترحة لعام ٢٠٠٤ وضمن برنامج الدول المانحة؟

ثلاثة مطارات جديدة

يقول السيد المدير العام الطيران المدني:- تم اعداد الدراسة والتصاميم بانشاء مطار النجف والموصل واربيل الدولي وبسعة اكثر من ست طائرات لكل مطار وبسعة مليوني مسافر سنوياً كما تم اعداد الدراسة والتصاميم لانشاء مطار ميسان وكركوك والسليمانية المحلي وبسعة اربع طائرات لكل مطار مع بناية مسافرين لسعة نصف مليون مسافر سنوياً.

واوضح ان ابرز اقسام المنشأة هي قسم الرقابة الجوية الذي يتولى تامين وسلامة الطائرات في الجو وعلى الارض والمحافظة على دقة ونظام انسيابية الحركة الجوية بالشكل الذي يضمن اقتصاديات العمليات الجوية من خلال الالتزام بتطبيق القوانين الدولية والمحلية التي تحض عمليات الفصل بين الطائرات القادمة والمغادرة والعابرة للاجواء العراقية ووضع ونشر وتطبيق السياقات الخاصة بذلك كما يقوم باعداد ونشر الخرائط الملاحية وشبكة الممرات الجوية والمشاركة بالبحث والانقاذ وتقديم المساعدات للطائرات التي تتعرض للخطر.. والقسم الثاني النقل الجوي الذي يتولى مراقبة عمليات النقل الجوي التجاري لشركات الطيران على وفق القواعد المقررة وترخيص الفعاليات التجارية للمستثمرين وانجاز الاتفاقيات الجوية الثنائية ووضع مشروعات الانظمة والتعليمات في مجال الاختصاص واعداد الدراسات في مجال الاختصاص والموارد والدراسات في مجال اسعار النقل الجوي وتقديم التسهيلات لشركات الطيران العامة في العراق ومراقبة العلاقات مع المنظمات والاتحادات العربية والاقليمية والدولية ومراقبة اعمال وكلاء السفر والسياحة وفق الانظمة وتعليمات الطيران المدني.

السلامة العامة

اما القسم الثالث فهو السلامة الجوية الذي يتولى مهمة اقرار ومتابعة اعمال الممرات الجوية والعمليات الجوية في مجال التشغيل وصيانة الطائرات المدنية وترخيص العاملين في الطيران المدني وتسجيل الطائرات المدنية وحفظ السجل المدني العراقي للطائرات والتحقيق في حوادث الطائرات ووضع شروحات الانظمة والتعليمات في مجال الاختصاص ومراقبة تنفيذ الجوانب الفنية لسلامة الطيران.

نزاعات ملكية العقار في الأنبار

أكثر من (٦٠) دعوى تنتظر اتخاذ قرار قضائي بشأنها..!

الرمادي / (المدى)

بعد أن تأسست هيئة فض نزاعات الملكية العقارية في العراق وتشكيل لجان إقليمية في كل محافظة وسكرتارية وطنية تتولى مسؤولية إدارة ورقابة أنشطتها بدأ المواطنين بمراجعة هذه الهيئة وفروعها لتقديم دعاواهم الخاصة بالملكية والتعويض وبعض الأمور العقارية الأخرى.

(المدى) زارت مقر فرع الهيأة في محكمة الرمادي والتقت القاضي مهدي صالح خلف رئيس الهيئة الذي تحدث عن أهدافها وأنشطتها قائلاً:

يخضع لهذه الهيئة أعمال المصادرة والحجز والاستملاك والاستيلاء بالقوة أو بأقل من القيمة أو أي من الحالات الأخرى ما عدا حالات الاستيلاء التي جرت من أجل الإصلاح الزراعي أو بقصد المنفعة العامة ويمكن للمواطن المطالبة بالأحداث الواقعة بين ١٧ تموز عام ١٩٦٨ وحتى ٩ نيسان ٢٠٠٣ على الأراضي والعقارات وما يلحق بهما ويمكن لساكني العقارات حديثاً أو أولئك الذين شغلوها قبل التاسع من نيسان اتخاذ إجراءات التسوية القضائية أو التعويض من الدولة بالمال أو عقار جديد.. وتتم عملية تقديم الطلبات والدعاوى وفقاً للنماذج المعدة لهذا الغرض وقبل ٣٠ حزيران عام ٢٠٠٥ ولا تقبل أي دعوة بعد هذا التاريخ.. كما تعفى جميع عمليات نقل الملكية العقارية التي تتم وفقاً لأحكام هذا القانون من أية ضريبة أو رسم حسابي.

أموال المسؤولين السابقين

وأضاف القاضي رئيس الهيئة أن الهيئة تلتزم بفض النزاعات دون تحديد بالأحكام ومنها إعادة جميع الأموال التي تمت مصادرتها أو الاستيلاء عليها من قبل الحكومات السابقة والأموال المسجلة باسم كبار مسؤولي الدولة إلى اصحابها الشرعيين إذا ثبت أن اكتساب تلك الأموال تم بصورة غير شرعية.. وإذا بيع الملك من قبل المشتري الأول إلى آخر فللمالك الشرعي حق نقله باسمه أو طلب التعويض وإذا ما تم بيع الملك بالمزاد العلني وتم شراؤه من قبل مالكه الأصلي فله حق المطالبة بالتعويض وبما يعادل مبلغ الشراء.. أما إذا استخدم الملك للمصلحة العامة أو لأغراض خيرية تلتزم الحكومة أو المالك الحالي أو الحائز أو المستفيد بتعويض المالك الأصلي على شريطة أن يبقى الملك مستخدماً للأغراض المذكورة.

القاضي مهدي صالح خلف

أكثر من (٦٠) دعوى

وحول ما يخص فرع الهيئة في محافظة الأنبار أجاب القاضي رئيس الهيئة بالقول:

لقد تم تشكيل الهيئة في محافظة الأنبار وباشرت أعمالها عن طريق مكتب السكرتارية الخاص بها وقامت باستلام الدعاوى وتنظيم معاملات المواطنين وفق التعليمات التي أجازها القانون إلا أن عدم معرفة المواطنين بالهيئة ومهماتها هو السبب وراء قلة الدعاوى إضافة إلى أن القانون بدأ تنفيذه في ١ / ٧ / ٢٠٠٤

❖وكم يبلغ عدد الدعاوى التي استلمها المكتب؟

استلمنا أكثر من (٦٠) دعوى لفض نزاعات الملكية منذ ١٤ / ٨ / ٢٠٠٤ وحتى الآن وأغلب هذه الدعاوى تتناول قطع الأراضي التي تم الاستيلاء عليها من قبل الدولة وتم تعويضهم في حينها إلا بعض الحالات الاستثنائية التي لم يتم التعويض فيها أو يكون التعويض ضعيفاً لا يتلاءم وقيمة الملك..

أغلب الدعاوى تنحصر بين مدينتي عنة وراوة القديمتين

عنة وراوة القديمتين

وعند استعراضنا للدعاوى المتواجدة في مكتب الهيئة لاحظنا أن أغلب المتضررين من أبناء مدينتي عنه وراوة القديمتين حيث يقول القاضي مهدي صالح خلف.. أن أغلب أبناء هذه المناطق تم تهجيرهم إلى مدينة عنة الجديدة وخمس مجمعات سكنية أخرى بعد أن غمرت منازلهم وحقولهم مياه سد القادسية خلال فترة الثمانينيات وقامت الدولة بتعويضهم إلا أن مبالغ التعويض كانت متباينة بين مبالغ كبيرة جداً وبسيطة والنوع الثاني هم أصحاب الدعاوى إضافة إلى أن هناك دعاوى أخرى من مناطق متفرقة من المحافظة.. مؤكداً أن الهيئة تنظر في كل دعوة عند اكتمالها وتصدر قراراً قضائياً بها وهنا فعلاً قرارات واستحقاقات لدى أبناء هاتين المدينتين وأن قرار الهيئة خاضع للتميز خلال مدة شهرين.. متوقعاً أن تشهد الشهور المقبلة زخماً كبيراً من الدعاوى.

حماية ٢٧٨٧١ شخصاً من ضرر المواد الغذائية التالفة

بغداد / المدى

قامت دائرة الوقاية الصحية بإتلاف آلاف الاطنان من المواد الغذائية وغيرها من المواد بسبب عدم صلاحيتها للاستهلاك وفشلها في الفحوصات المختبرية التي اجريت عليها. كما قامت لجنة المتابعة فيها بتكيف زيارتها على المستشفيات وسحب نماذج غذائية وتوجيه انذارات لعدد من المستشفيات لتلافي النواقل التي ثبتت عليها.

وقال مصدر في الدائرة ان شعبة المعامل في الدائرة قد اتلفت للفترة خلال النصف الاول من العام الحالي كميات كبيرة من المواد الغذائية كاللحوم والالبان والاجبان والحلويات والجبس اضافة للمشروبات الغازية ومياه صحية وصابون والعطور والمثلجات كونها غير صالحة للاستهلاك او منتهية الصلاحية والفاشلة في الفحوصات المختبرية وانذار المعامل التي قامت بإنتاج هذه المواد مما يعني حماية (٢٧٨٧١) شخصاً من خطر الاصابة بالامراض الناتجة من تناول هذه المواد.

واضاف بأن لجنة المتابعة في الدائرة كثفت من زياراتها للمستشفيات واخذت نماذج غذائية منها وتثبيت النواقص الصحية والتوجيه لإكمالها وتوجيه الانذارات النهائية لها وهذه المستشفيات هي مستشفى ابو غريب والكرامة وابن البلدي والمحمودية وابن الهيثم.